رصد الخبرة الجزائرية في ميدان الحفاظ على الأمن المجتمعي .

الشأن الديني الوطني و محاولات الاختراق .

د. بوزيدي الهواري
مداني فواتيح صافية
جامعة محمد بن محمد وهران 02 (الجزائر)

▪ **الملخص** :

مع انتشار الأصوليات الدينية الجديدة على غرار «الحركة الانجيلية » ، « التشيع » و « الأحمدية » و غيرها من التيارات و الطوائف ، أصبحت مسألة توظيف أو امكانية استغلال المعطى الديني من قبل فاعلين دينيين جدد في الجزائر تطرح على مستوى أعمق و أوسع من حدود الدولة الوطنية ، وهو ما يضع النظام سياسي الجزائري أمام رهان الحفاظ على الأمن المجتمعي من خلال التوازن بين ضمان حق المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية ، ومن جهة أخرى حماية الجزائريين مسلمين و غير مسلمين من الدعوات الدينية الوافدة باسم الحرية الدينية.

الكلمات المفتاحية : الهوية الدينية ، الحركات الدينية الجديدة ، المرجعية الدينية ، الأمن المجتمعي ، الأمن الديني .

Abstract :

With the spread of new religious fundamentalisms such as the "evangelical movement", "Shiism" and "Ahmadiyya", the possibility of exploiting the religioussubject by new religious actors is placed on a deeper and wider level than the borders of the national state. This is what makes the Algerian political system places a bet on maintaining community security through a balance between ensuring the right of citizens to practice their religious rites, And on the other hand to protect Algerians Muslims and non-Muslims from religious invitations coming in the name of religious freedom.

Key words: Religious identity, new religious movements, religious referent, community security, religious security**.**

▪ **مقدمة** :

بقراءة بسيطة للمشهد الديني الوطني في الآونة الأخيرة نلحظ أنا لجزائر كغيرها من دول المغرب العربي لم تحافظ على مناعتها ضد اختراق مجموعة من الأفكار و المعتقدات الدينية ، و أنماط التدين الوافدة إليها الشاذة عن الخصوصية الثقافة و الغريبة عن الدين الإسلامي و مذهب أهل السنة ، و التي أسفر عنها تشكل جماعات دينية بمواصفات و معطيات خاصة ، تزايد تدريجيا حجم أتباعها في «الغرف المغلقة» ، الى أن شكلت اليوم طوائف دينية يستلزم أحيانا ضبط نشاطها الدينى و الدعوي التدخل الأمني المباشر،و مع غياب المعطيات الاحصائية الدقيقة و انغلاق هذه الطوائف على نفسها ، وجد النظام السياسي نفسه ممثلا في وزارة الشؤون الدينية المسير التقليدي للحقل الديني بالجزائر في مفترق الطرق ، فمن جهة الدساتير المتعاقبة تقر صراحة بحرية الضمير و الاعتقاد،آخرها ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2016(لامساس بحُرمة حرّيّة الاعتقاد وحُرمة حرّيّة الرأي و حرية ممارسة العبادة مضمونة

في ظل احترام القانون)[1]، و من جهة أخرى وجود مخاوف في التعاطي مع هذه الجماعات الدينية على غرار «الأحمدية »، « الشيعة» و «البروتستنتينية » التي لطالما اتهمت بالولاء للخارج الذي يقدم لها السند المادي و المعنوي ، و العمل على تشكيلها «كأقلية وطنية » من شأنها فرض ضغوطات استراتيجية و أمنية في وقت لاحق ، فهي حسب الرؤية الرسمية « صناعة مخبرية » ، تسعى لتوسيع نفوذ قوى أجنبية في الجزائر. و يبقى الرهان الكبير الذي يواجهه النظام السياسي الجزائري اليوم هو الحفاظ على خصائص المجتمع الجوهرية و مقوماته الثقافية التي تضمن أمنه الفكري و الروحي و استقراره المجتمعي في منأى عن الصراعات الطائفية و الانحراف النحلي ، و هو ما يضاف الى جملة الرهانات التقليدية المرتبطة بالحفاظ على الوحدة الترابية و الاستقرار الداخلي في خضم التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر على الصعيد الحدودي ، مع ما أفرزته الانتفاضات العربية في دول الجوار الشرقية (ليبيا وتونس) من تصاعد النشاط الارهابي،تزايد الجماعات المسلحة و انتشار تجارة الأسلحة و التهريب عبر الحدود اضافة الى تنامي الاشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي خاصة مع الأزمة المالية الراهنة ، مما يستدعي استنفار الدولة لمؤسساتها و أطرها القانونية في مواجهة الهشاشات الأمنية على حدودها الجغرافية كما الفكرية .

يشكل لنا هذا المقال فرصة مثمنة للتساؤل عن جملة الآليات و الاستراتيجيات التي تبناها النظام السياسي الجزائري الممثل في وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف القائم التقليدي على الشأن الديني ، في التصدي للأصوليات الدينية الوافدة ، من خلال تقديم قراءة وصفية تحليلية للمشهد الديني الوطني ،بناءا على معطيات خبرة ميدانية سمحت بتجميع جملة من الملاحظات و الخطابات من خلال دراسة حالة الجماعة البروتستنتينية ، و التي نعرض تفاصيلها منهجيا على النحو التالي :

1. تشكل الجماعات الدينية الجديدة بين السوق الدينية و السياسية :

ساهم تعدد المنابر و الامكانيات المتاحة لمختلف الجماعات و الطوائف الدينية للتعبير عن معتقداتها التي تصل الى حد التناقض الجدري و الصراع فيما بينها حتى داخل الدين نفسه بدعوى امتلاك كل منها للخصائص الجوهرية للدين الأساسي الى تصدير الصراعات المذهبية خارج بلدانها كالصراع السني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط مثلا ، و هو ما شكل فرصة سانحة لتصاعد الخطابات الداعية لضرورة الانكفاء على الهوية الوطنية بكل أبعادها قصد تحقيق البقاء و ضمان الاستمرارية من خلال وضع «سياجات مغلقة » من حولها .

أدى انتشار أنماط التدين الجديدة في الجزائر كغيرها من دول المغرب العربي عموما ، و التي يجري تقديمها رسميا و اعلاميا في ذهن المتلقي كهدم للموروث الديني و التركيبة الهوياتية للمجتمع ، بل يتعداه الى الخطر السياسي الاستراتيجي الى طرح بقوة و بشكل لم تعهده النقاشات العامة من قبل مسألة الحفاظ على المعالم السنية المالكية لهذا البلد ، باعتبارها جزءاً من بنائها الهوياتي المتمثل في الإسلام ، الأمازيغية ،والعروبة المنصوص عليهم دستوريا و التي تشكل مرجعيته الدينية و تحفظ نسيجه الاجتماعي ، وتضمن استقراره السياسي. و هو ما يمكن ملاحظته مؤخر امن خلال جهود الدولة المتواصلة في ترسيخ مفهوم الإسلام الوطني الذي ارتبط بخصوصية تاريخية محلية ، وفق منظور الفقه المالكي تحديدا مقابل الوهابية و المذهب الشيعي الوافدين من المشرق العربي .بحيث دار النقاش في السنوات القليلة الماضية على انشاء مؤسسة للإفتاء تحصن المجتمع من ما سمي بالفتوى الموازية و الفتاوى المستوردة و غير المنظمة التي تخترق المجتمع عن طريق القنوات الفضائية و المواقع الالكترونية و التي تصفها السلطات الدينية بأنها أضعف نوعية و جودة من تلك التي يقدمها الممثلون الدينيون الرسميون في أجهزة الاعلام الرسمية ، طرحت هذه المبادرة في مشاريع عديدة بداية من مشروع مفتي الجمهورية الذي أعلن عنه الرئيس سنة (2006) و مفتي كل ولاية

(2008) ، الشروع الذي بعث من جديد في (2015) ، تأتي هذه المبادرات و غيرها في سلسلة من الاجراءات الرسميةالتي ينتهجها النظام السياسي الجزائري ممثلا في وزارة الشؤون الدينية للحفاظ على الأمن الديني الوطني و من ثم المجتمعي .

يقتضي الدفاع عن الأمن الديني الوطني تقديم آليات و استراتيجيات التحصين الفكري للمجتمع الجزائري تجاه مخاطر «الفكر الطائفي » ، و هو ما تدأب عليه وزارة الشؤون الدينية كممثل للنظام السياسي في الحقل الديني من خلال تعبئة كل الفاعلين على الساحة الوطنية و على رأسهم الاعلام ، بحيث دعا وزير الشؤون الدينية الى « ضرورة صياغة ميثاق للخطاب الديني يروج في القنوات الجزائرية بشكل يكون معتدلا و وسطيا حاميا للمرجعية الدينية الوطنية .».

و من أشد ما يراهن عليه النظام السياسي اليوم هو تفعيل دور المؤسسات الدينية الرسمية و إدخالها في صلب التحديات التي تعيشها الجزائر من خلال تقويم التكوين الديني للفرد الجزائري ،مما يجعل مناعتها الهوياتية أكثر يقينية وصلابة أمام المؤثرات الخارجية والأفكار التي تمس جوهر نظامها العقائدي و الديني ، و في مقدمتها المؤسسة المسجدية لما لها من الدور البالغ في عملية التعبئة و التأطير الديني ، خاصة بالنسبة لشريحة الشباب التي تستهوي مختلف التيارات و الطوائف الدينية . فتجاهل وتقويض دور المسجد في الحياة الاجتماعية بكل جوانبها قد يعيد الجزائرالى مشهد مماثل لسنوات الثمانينات و التسعينات ، أين شكل فضاء ممتازة للتعبئة و تأطير الشباب دينيا و سياسيا من قبل التيار الديني الأصولي ، و على هذا الأساس يراد لهذه المؤسسة اليوم التصدي للأصوليات الدينية الجديدة بالتركيز على دور الامام بشكل عام و الامام الخطيب بشكل خاص باعتباره أهم فاعل في فضاء المؤسسة المسجدية ، من خلال ضبط مضمون خطب الجمعة وفق المهام التي حددها القانون الأساسي للإمام ، و التي نجدها ضمن هذا السياق في المادة 34 منه و التي جاء فيها : « الحفاظ على الوحدة الدينية للجماعة تماسكها »[2].

و تقديرا لدور الإمام ، و أمام استفحال ظاهرة التبشير الديني في منطقة القبائل تحديدا ، أفاد وزير الشؤون الدينية الأسبق (عبد الله غلام الله) في ندوة صحفية أقامها بدار الامام بالعاصمة أن « وزارته بصدد تكوين ما يزيد عن 140 إمام سيتم تحويلهم الى منطقة القبائل للحد من انتشار ظاهرة التبشير الديني» ، يرجع هذا التصريح الى شهر أوت سنة 2010 ، في الشهر و السنة ذاتها صرح أحد الأئمة من ولاية تيزي وزو دائرة (بوغني) لجريدة النهار « أنه لا وجود لأي مبشرين بالولاية و انما مجرد مزايدات مفتعلة من العامة و أن صحت أقوال الباحثين المختصين في وجودها فلا بد من أن الأمر لا يتعدى نسبة 3 من المائة على أقصى تحديد . و أن عمليات الدعوة المسيحية فعلا موجودة و لكنها لا تتم من مبشرين مكونين لهذا الغرض ، انما من طرف بعض الجالية الجزائرية المغتربة التي تشكل نسبة كبيرة من المواطنين المنحدرين من المنطقة ...»و هو خطاب كما يبدو منسحب من المشهد الديني الوطني و على هامش التطورات الجديدة التي لحقت بالظاهرة ، كون أن التبشير أو التنصير أصبح ظاهرة منتجة محليا بأساليب مبشرين و مكونين مسيحيين وطنيين (un phénomèneendogène) و هو ما تكشف عنه الدراسات الميدانية المنجزة .

بالموازاة مع الاستراتيجية الوقائية في الحفاظ على المرجعية الدينية الوطنية يطبق النظام السياسي المعالجة الأمنية التي تظهر مؤخرا في الضبطيات المستمرة لأتباع الطائفة الأحمدية مثلا ، مع وجود مساعي لتضمين قانون العقوبات مواد تجرم« الفكر الطائفي» مما يعطي حسب القائمين على الوزارة الوصية أداة قانونية للتدخل في حالة وجود انزلاقات أو اختراقات للأمن المجتمعي .

2. البروتستانت الجزائريين : سياقات التشكل و رهانات التواجد :

اضافة الى جملة التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ، يمس الحقل الديني في السنوات القليلة الماضية مجموعة من التحولات ، تمثلت في بروز أنشطة دينية جديدة تدخل في إطار ممارسة الشعائر غير الإسلامية من قبل فئات جديدة من المسيحيين،لا ينتسبون للكنائس التقليدية المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية الرسمية ،تتدرج هذه الفئات ضمن تيار الطائفة البروتستنتينية التي تمارس نشاطا دعويا تبشيريا ينتهي بتسجيل منخرطين جدد ، يتزايد عددهم بشكل مستمر بفضل تركيز جهودها التبشيرية حسب المعطيات التي كشفت عنها دراسة سابقة ، أن الأشخاص الذين يعيشون بشكل عام في حالة نسبية من الحرمان على اختلاف أشكاله ، و من المهددين بالانحدار الاجتماعي مع انسداد فرص الترقية الاجتماعية لديهم .كما أسست الطائفة خطابها التبشيري على التجاهل و الاقصاء الرسمي الذي تعامل به النظام السياسي مع الهوية الأمازيغية القبائلية منذ الاستقلال ، مع منح فرص للتعبير عن هذه الهوية داخل فضاء الكنيسة البروتستنتينية ، و هو ما جعلها في تقديرنا تسجل انتشارا واضحا في منطقة القبائل مقارنة بمناطق أخرى من الوطن .

و في اطار تنظيم الممارسة الدينية لغير المسلمين ، و مع انتشار الكنائس البروتستنتينية التي أخذت في مزاولة شعائرها الدينية بدون ترخيص قانوني مسبق ، حدد المشرع الجزائري صيغة قانونية لهذه الكنائس في اطار الجمعية ذات الطابع الديني في جويلية 2011 من خلال الاعتراف بـ«الفيدرالية الجزائرية للكنائس البروتستنتينية «EPA» كجمعية دينية و الذي ترتب عنه اخضاعها لقانون الجمعيات الصادر في شهر يناير 2012، مع العلم أن هذا الأخير لم يوضح معالم هذه الجمعيات الدينية من حيث شروط تأسيسها و مهامها و اجراءات ترخيصها، و اكتفى بالإشارة في المادة 47 منه أن تأسيس هذه الجمعيات يخضع الى نظام خاص «مع مراعاة أحكام هذا القانون يخضع تأسيس الجمعيات الدينية الى نظام خاص».

و تبعا للقانون العضوي للجمعيات(2012) تم تأطير التعامل الرسمي مع الطائفة البروتستنتينية في صيغة الجمعية «EPA» و اعتبارها كممثل رسمي لأتباعها في الجزائر، مما يتيح للسلطات الرسمية امكانية الاحصاء و المتابعة النسبية . و بالتالي كل نشاط ديني جماعي يمارس خارج اطار الجمعية يعتبر مرفوض قانونيا ، مع وجود فراغ قانوني و صمت رسمي في تحديد شروط الاعتراف لأي جماعة دينية بوضعية الأقلية ، فالمفهوم في حد ذاته موصوم سياسيا ، اذ يعتبر مرادف للفتنة و انقسام داخل المجتمع الجزائري الذي ينظر اليه كمجتمع متجانس دينيا مقارنة بمجتمعات أخرى عرفت طوال تاريخها التنوع الديني و الطائفي. يحضرنا في هذا السياق ما صرح به وزير الشؤون الدينية (محمد عيسى) « ليس لدينا أقلية دينية من الجزائريين و غير الجزائريين و إنما جالية ... نحن لسنا ضد أحد و لكن لا نريد من أحد أن يخرب علينا ديننا و وحدتنا .» *

يغيب مفهوم الأقلية اذا في القاموس الاجتماعي و السياسي الجزائري ، لكن بالموازاة مع ذلك يتكفل النظام السياسي بضمان حرية الممارسة الشعائرية للمسيحيين البروتستانت الجزائريين مع حماية بعض حقوقهم المدنية التي يشتركون فيها مع غير المسلمين المتمتعين بالجنسية الجزائرية ، و هو ما جاء به قانون 2006 الخاص بتنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين .هذا الأخير الذي يسعى بشكل أساسي الى تحجيم النشاط التبشيري الواسع الذي تمارسه الكنيسة البروتستنتينية ، و الذي ترتب عليه زيادة أتباعها في الجزائر مع غياب الاحصائيات الدقيقة حول حجمهم ، و سواء كان هذا التزايد مرتبط باستراتيجيات الشباب للهجرة نحو الخارج ، أو تعبير عن دينامكية مسارات فردية ، أو مرتبط بعمل هيئات و منظمات خارجية تخدم مشروع تبشيري عالمي ، فهي في مجملها عوامل فاعلة شجعت وتشجع على التحول الديني إلى الطائفة البروتستنتية في بلادنا .بعد كل هذه المقدمات نجد أنفسنا أماما جماعة دينية متواجدة فعليا على الساحة الوطنية لا يمكننا إغفالها أو إنكار انتشارها .

3. ظروف تواجد الكنيسة البروتستنتينية في الجزائر :

ارتبط تواجد الكنيسة البروتستنتية عموما في الجزائر بالحضور الاستعماري .فلقد حاول البروتستانت بمختلف طوائفهم منافسة الكاثوليك في تنصير الجزائريين المسلمين و غير المسلمين من الأوروبيين المستوطنين في الجزائر .كان ذلك على غرار الكنيسة الإصلاحية الفرنسية ، و إرسالية رونالد المعمدانية و الكنيسة الأسقفية (النظامية).هذه الأخيرة التي يبدأ نشاطها بشكل ملفت عام 1908، بحيث أولت اهتماما بالغا في جهودها التنصيرية للجانب الثقافي مع نشرها للعديد من المؤلفات في الثقافة المسيحية ، و كلما ما تعلق بالإسلام .كما ترجمت الكتاب المقدس إلى اللغة العربية ، و تحديدا باللهجة الجزائرية ، في استمالة ممنهجة لأكبر قدر من الأتباع .إضافة إلى تقديمها خدمات اجتماعية ، و التي تظهر على شكل مساعدات للأطفال الأيتام ، بناء المستشفيات و المستوصفات ، ومراكز التكوين للفتيان و الفتيات .إضافة إلى معهد إنجيلي يهتم بتكوين المنصرين .[3]

أبرز ما يسجل للكنيسة الميتودية أنها و على عكس باقي الإرساليات التنصيرية، حافظت على نشاطها و تواجدها في الجزائر حتى بعد الاستقلال .و نجحت في تأسيس مع بقايا الكنائس البروتستنتية سنة 1972 باعتراف من السلطات الرسمية ، ما يعرف بالكنيسة المحلية ، الكنيسة البروتستنتية الجزائرية «EPA » .

في نفس الوقت الذي وجدت الكنيسة الكاثوليكية نفسها في موقع الأقلية عدديا مع عودة المسيحيين الكاثوليك الذين يتواجدون في الجزائر و أوروبا ، سواء من الأقدام السوداء ، أو من الإطارات التي أُستعين بها في مرحلة البناء و التشييد الوطني ، و اقلية سوسيولوجية من حيث امتلاك مراكز القوة و النفوذ ، على اعتبار أن الإسلام و العروبة أخذا بعدا إيديولوجيا واضحا ، و لم يعد مجرد انتماء ثقافي -حضاري للمجتمع الجزائري .

نتحدث هنا، عن سنوات السبعينيات تحديدا ، أين ازدادت الوضعية تأزما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية ، مع العشرية السوداء، بعدما تم إقحامها من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة في دوامة الصراعات التي خيّمت على المجتمع الجزائري في تلك الفترة .

فحسب تقرير كتابة الدولة الامريكية لعام 2003 : أن العديد ممن يدينون بأديان أخرى قد غادروا الجزائر بسبب تدني الوضع الامني .خاصة بعد حوادث الاغتيالات في بداية التسعينيات .في هذه المرحلة الخاصة التي مرّت بها الجزائر ، سعت الكنيسة الكاثوليكية لتحقيق انسجامها داخل المجتمع الجزائري ، بحيث ظهرت العديد من الاصوات المسيحية تنادي و تدافع على بقاء الكنيسة في الجزائر ، وربط مصيرها بمصير الجزائريين .في مقدمة هذه الأصوات ، الأسقف Pierre Claverie (اغتيلفي 1 أوت 1996) .[4]

تضمن هذه المرحلة المشحونة بأزمة اجتماعية ، اقتصادية بذور البروتستنتينية بفروعها المختلفة (الانجيلية، الخمسينية ، الميثودية ، المعمدانية ...) و وسعت من انتشارها على حساب الفئات الاجتماعية الهشة نفسيا و المهمشة اجتماعيا و تنمويا، خاصة في منطقة القبائل مستفيدة في ذلك من تقوقع الكنيسة الكاثوليكية على نفسها ، جرّاء ما لحق بها من خسائر .كما لا ننسى حالة الخوف التي انتابت أتباع المذهب من الأجانب الذين اختار أغلبهم مغادرة الجزائر ، خصوصا بعد اغتيال رهبان تيبحرين بولاية المدية ،جنوب الجزائر العاصمة .كما استفادت الكنيسة البروتستنتية بشكل عام من بنائها العقائدي الي يسمح لها بالانتشار السلس نوعا ما .فهي لا تعترف بقداسة الأماكن ، فكل مكان يحضره الأتباع هو كنيسة .ما أدى إلى تزايد حجمها في صمت ، وبعيدا عن مراقبة الجهات الرسمية .

لا تحتاج الكنيسة البروتستنتية إلى أماكن مهيكلة و مخصصة للعبادة ، و لا لترخيص إلا فيما يتعلق بالجانب القانوني الذي لم يطرح غلا في وقت لاحق مع تزايد أتباع هذا المذهب ، خاصة مع إيمان مريديه بعقيدة التبشير الديني التي تعد محور أساسي لاكتمال الإيمان .[5]

4. استراتيجية التدرج في ترسيخ تواجد الطائفة على الساحة الوطنية :

على اعتبار أن الطائفة البروتستنتينية بالجزائر لازالت في مراحل التشكل الأولى يقع الرهان اذا على كسب أتباع جدد و زيادة حظوظها في الانتشار مقابل الجماعات الأخرى ، فهي في مجال تنافسي يجعلها تخطط ليس فقط في توسيع تواجدها و انما في الحفاظ على قاعدتها و مجال نشاطها الذي يظهر بشكل واضح في منطقة القبائل التي تعمل عليها هذه الطائفة منذ زمن . و كون أن التزام أتباعها أو المنخرطين فيها لازال غير واضح بالنظر الى المؤثرات و الضغوط الخارجية و شكل التدين الجديد الذي تم الولوج اليه يأخذ خطاب مؤطرين الدينيين أو المسئولين بالكنائس البروتستنتينية منحى غي عدائي ، حتى مع وجود بعض الخطابات الحماسية ، فهي في مرحلة ما بعد التبشير الديني أي ما يمكن أن نصطلح عليه بمرحلة(القبول) أين تمنح العناية المركزة للوافدين الجدد من خلال الاهتمام بالجانب المعرفي بتلقين وترسيخ المسيحية ، و هنا تحضر كلمات المحبة و التسامح ، فهي أي الطائفة في مسار زرع الثقة خشية من أن يعود الوافد الجديد الى دينه الأول . تتم هذه المتابعة عن طريق خطوات آتية : الزيارات، إعلام الوافد بالصلوات التي تقام من أجله و هو ما يكثر الحديث عنه في مواقع و صفحات الفايسبوك الخاصة بهم ، و التي تكمن أهميتها في التسهيل لعملية الاندماج .

المبحوث رقم 04 « ... لدينا شهادات أناس أتوا إلي الكنيسة لأنهم يكرهون العرب وهذا بسبب أتباعهم الكنيسة وليس الإيمان و لكن لما أتوا إلى الكنيسة لم يجدوا ما أرادوا ،وجدوا يجب أن يحبوا " كما قال الرب أحبوا عدوك فالمسيح يقول من كره فهو قاتل ولكن الكنيسة تحت على أن تحب غيرك مثل نفسك وان تتقرب إلى السلطات والى الدولة التي تنتمي إليها .»

5. مخاطر التبشير الديني و تدابير حفظ النظام العام: يعد موضوع « التبشير الديني » أو كما تصطلح عليها الدوائر الرسمية و الاعلامية «بالتنصير »من أهم القضايا المطروحة ضمن ملف التواجد المسيحي منذ المرحلة الاستعمارية ، التي لعب فيها التبشير الديني دورا محوريا في استراتيجية الهيمنة ضمن منطقة المغرب العربي ككل ، فترسيخ و تحقيق فكرة « الجزائر فرنسية » كان لا بد له و أن يمر بمرحلة مهمة و هي تحويل الجزائريين الى المسيحية، المشروع الذي كان يسهر عليه أعلى هرم في السلطة بفرنسا، ذلك أن الاسلام كمنظومة عقائدية و فكرية شكل عقبة في وجه التوسع الاستعماري ، و عليه فقد عمل الفرنسيون على محاولة إضعاف تأثيره ونشر المسيحية في أوساط الشعب الجزائري لأنّها بوابة إفريقيا التي كانت فرنسا تحمل لها مشروعًا ضخمًا لإدخالها في الدائرة المسيحية. [6]

أخذت معالجة مسألة التبشير الديني بعد الاستقلال بعدا أكثر صرامة مع اصدار قانون 2006 الخاص بتنظيم الشعائر الدينية لغير المسلمين ،[7] الذي سعى من خلاله المشرع الجزائري الى تحقيق موازنة عملية بين حرية الضمير و المعتقد الديني التي يكفلها الدستور الجزائري الذي ينص في الجزء الأول من المادة 42 منه على أنه « لا مساس بحرمة حرية المعتقد و حرمة حرية الرأي و حرمة ممارسة العبادة »و بين الحفاظ على خصوصية المجتمع الجزائري المسلم ، بحيث قيد المشرع في الجزء الثاني من المادة ذاتها ممارسة هذه الحرية «في ظل احترام القانون » ، و الذي يقصد به بالدرجة الأولى الدستور الذي أورد في ديباجته على أن «الجزائر أرض الاسلام » كما نص في المادة الثانية منه على

أن« الاسلام دين الدولة ». يمكننا فهم تقييد المشرع الجزائري للحريات الدينية من حيث أن تنظيم و تدبير الشأن الديني حق مكفول لكل دولة حتى و ان كانت لائكية ، فتحت بند الحفاظ على النظام العام الذي تنص عليه معظم دساتير الدول حتى تلك التي تشكل النموذج المثالي في الديمقراطية يجري تقييد الحريات الدينية على مستوى الممارسات تحديدا ،بدعوى الحفاظ على المجتمع من خطر الطوائف والفرق الدينية المضلة رغم اعترافها بكون الانتماء إليها من صميم الحريات الفردية.

يشمل مفهوم النظام العام المصالح الحيوية لمجتمع سواء في الجانب السياسي أو الأدبي أو الاجتماعي...، و هو في الأصل مفهوم مرن ونسبي يتأثر بعاملي الزمان و المكان، تتقيد بالقيم والمفاهيم السائدة في كل المجتمع .ففرنسا مثلا بالرغم من أن دستورها ينص على حرية ممارسة العقيدة و الدين إلا أنها سنت جملة من التشريعات التي تحد من هذه الممارسة كقانون 288 - 2014 المؤرخ في 15 مارس 2014 المتعلق بحضر ارتداء الرموز الدينية بما فيها الحجاب داخل المدارس و المعاهد الحكومية.كما سبق لها أن أصدرت قانون رقم 1192- 2010 المؤرخ في 11 أكتوبر 2010يحضر تغطية الوجه (النقاب) في الأماكن العامة ، و هو ما نجده كذلك في الدستور الايطالي بحيث نصت المادة 19 منه على « للجميع الحق في المجاهرة بمعتقدهم الديني بحُرية وبأي شكل، فردي أو جماعي، و الدعاية له وممارسة شعائره في الحياة الخاصة و في العلن ، شرط ألا تتنافى طقوسه مع الآداب العامة » .[8]

و بناءا على الحق المكفول لكل دولة في ادارة شؤونها الدينية الداخلية بمقتضى سيادتها على أراضيها أصدر المشرع الجزائري قانون 06/02 مكرر الذي يحدد شروط و قواعد تنظيم و ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، حيث أكدت المادة الأولى منه على « أن ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين لا تكون إلا في اطار احترام أحكام الدستور و أحكام هذا الأمر و القوانين والتنظيمات السارية المفعولة و كذا احترام النظام العام و الآداب العامة و حقوق الآخرين و حرياتهم الأساسية .»التي ربطها المشرع في هذا السياق بالتحريض أو الضغط على المسلمين في تغيير دينهم باستخدام الاغراءات المادية و الذي تصل عقوبته الى السجن :«... يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة مالية كل من يحرض أو يضغط أو يستعمل وسائل إغراء لحمل مسلم على تغيير دينه أو يستعمل من أجل ذلك المؤسسات التعليمية أو التربوية أو الاستشفائية أو الاجتماعية أو الثقافية أو مؤسسات التكوين أو أي مؤسسة أخرى أو أي وسيلة مالية ما ...» ، و هو نفسه ما ذهب اليه المشرع المغربي في المادة 220 من قانون العقوبات القاضية بالسجن من 6 أشهر إلى ثلاث سنوات و بدفع غرامة مالية تتراوح قيمتها بين 100-500 درهم لكل من «استعمل وسائل اغراء لزعزعة عقيدة مسلم أو تحويله الى ديانة أخرى و ذلك باستغلال ضعفه أو حاجته الى المساعدة » .[9]

بالرغم من أن المشرع الجزائري لم يحدد الجماعات الدينية غير المسلمة الموجهة لها هذا القانون ، إلا أن اتساع نشاط الدعوي التبشيري للكنائس البروتستنتينية في السنوات التي سبقت هذا القانون كتعبير عن موقفها العقدي المتشدد ازاء مسألة التبشير الديني«Activisme évangélique » جعلها أول مستهدف بالإجراءات الجزائية و الواردة فيه خاصة فيما يتعلق بالأماكن و البنايات المخصصة لممارسة شعائرها الدينية ، و التي طالب المشرع أن يخض انشائها لترخيص مسبق مع وضوح معالمها من الخارج . علما أن أغلب الكنائس البروتستنتينية غير خاضعة لهذه المعايير ، كون أن البروتستانت لا يعترفون بقداسة الأماكن فكل مكان يحضره أتباع هو كنيسة التي تعبر عن الجماعة المؤمنة ، و بالتالي لا يشترط وجود كنائس بمعايير بناء تقليدية على شاكلة الكنائس الكاثوليكية ، فقد يحول بيت عادي الى كنيسة ، مما يصعب على الجهات الرسمية مراقبتها و ضبط نشاطها و احصاءها الذي يستوجب بعد ذلك حسب ما جاء في القانون أعلاه حمايتها ،و هو ما نصت عليه المادة 05 منه « تخضع البنايات المخصصة لممارسة الشعائر الدينية

للإحصاء من طرف الدولة و تستفيد من حمايتها .»بناءا عليه سجلت سنة 2008 سلسلة من العقوبات و الغرامات استهدفت مسيحيين جزائريين و أجانب تحت بند التبشير الديني و الممارسة بدون ترخيص في اطار شعائر لغير المسلمين و التي صاحبها غلق 16 كنيسة تابعة لاتحاد الكنائس (EPA) و09كنائس بروتستنتينية مستقلة التي منعت من ممارسة أي نشاط .

ينطلق التبشير البروتستنتي من استرايجية مطبقة بحذافيرها من قبل أتباع المذهب و هي عدم اقتصاره على الأهل و الأقارب و الأصدقاء بل يجب أن يشمل الجميع بمن فيهم المنبوذين في المجتمع ، كما لا يجب أن يقتصر عمل المبشر في الكنيسة فقط بل يجب أن يجعل من بيته نزل للتبشير عن طريق دعوة للعيش أو تقديم دعوة عشاء أو تقديم دروس في مادة معينة . يدخل التبشير كما سبق الشارة اليه ضمن حلقة كبيرة يجب أن يقدم لها الكثير من العناية و الخدمات من أجل مساعدة الآخرين (أباء ، إخوة ، أقارب ، أصدقاء،غرباء) على حل مشاكلهم و مصالحة أشخاص كانت بينهم عداوة أو الدعوة لهم جماعتا و هو ما يكثر تسجيله ضمن صفحات الفايسبوك الخاصة بالبروتستانت بالجزائر ، و هنا يحضر التبشير الديني كخدمة ، و هذه بعض تصريحات المبحوثين :

المبحوث رقم 01 «...المؤمن عندنا الذي لا يبشر كالإنسان العقيم الذي لا يلد ... »

المبحوث رقم 02 «...التبشير هو سبب أسياسي فالكاثوليك لا يزعجون لأنهم لا يبشرون، فأنت عندما تجد كنز ترغب في نشره وهو البشارة السعيدة وان لم تفعل ذلك فأنت غير خاضع لله ويبقى الإيمان شيء خارج إرادتنا فالشخص يؤمن أو لا هذا ليس مشكلتي فأنا مهمتي نقل البشارة »

6. التبشير الديني ضمن مخطط صناعة الأقليات الدينية الوطنية : نتواجد في نهاية عرضنا هذا أمام مسؤولية التطرق للإستراتيجية العالمية التي تطبق وفقها عملية التبشير الديني في الجزائر كما في باقي دل المغرب العربي ،بحيث يجدر الاشارة الى ما اصطلح عليه بالنافدة 40/10 : إن جزء من العالم الذي يمتد من افريقيا الشمالية (و افريقيا الغربية) إلى غاية الشرق الأقصى مرورا بالشرق الأوسط الهند والصين ، أطلق المخططون الانجيليون على هذا الجزء من الكرة الأرضية تسمية مثيرة للتعجب : النافدة 40/10 (10/40 Windows) لماذا 40/10 ؟ ولماذا نافدة ؟ إذا نظرنا إلى الكرة الأرضية الشكل الذي يأخذه هذا الجزء من العالم محدد هندسيا على شكل مستطيل الذي يبدأ من 10 إلى 40 موازي لخط الاستواء، أما تسمية نافدة له علاقة بفتح ما هو مقفل عن طريق التبشير تحت شعار "العمل على التأثير في هذه الشعوب عن طريق الإنجيل". [10]

(Window International Network) هي منظمة انجيلية تنطلق من أطروحة "الالتزام التبشيري" بالاستناد على نصوص دينية مستوحاة من الإنجيل تأسست هذه المنظمة في 1999 أهدافها الأساسية :مهمة الإعلام ، تجهيز وتعبئة كل شبكات الصلاة للعالم من أجل التبشير ، إنشاء الكنائس وتسجيل متحولون جدد في النافدة 10/ 40 . تنشط هذه المنظمة عن طريق الشراكة التي تربطها مع الكثير من التنظيمات ذات الأبعاد الإنسانية من بين هذه التنظيمات (Branche Française portes ouvertes تأسست هذه المنظمة في 1976 و تنشط بشكل مثير للانتباه في المغرب الأقصى ولا تخفي عملها التبشيري «... نحن لا نكتفي أن نوجه أصابعنا وأن نكتب تقارير حول الظلم ، نحن موجودون في الميدان توجهنا إلى العائلات التي تعيش الضيق و أعطينا لكل واحدة منها الأمل ولقد قمن بتكوين أباء الكنيسة والمسيحيون الذين انخرطوا في الكنيسة نحن نلازم المجروحون حتى يستطيعوا الحفاظ على إيمانهم والدعوة إلى الإنجيل لكيد الأعداء» .

بحسب هذه المنظمة أن هناك 43 من 50 دولة في العالم يلاقي فيها المسيحيون اضطهاد ،و أكثرهم موجودون في داخل هذه النافدة 40/10. [11]

المراجع المعتمدة :

1- القانون رقم 26- 01 المؤرخ في 27جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق لـ 7مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 14.

2-جيلالي ،شوار ، حق الأشخاص في اختيار ديانتهم وموقف الدساتير والقوانين المغاربية للأسرة منه ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية و السياسية ، العدد 03-2010 ، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق، ص ص257-281.

3-مخلوف ،زوخة بن تونس ، ساجية ، التنصير في منطقة القبائل ، أسبابه و عوامله ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي ،جامعة الجزائر 02 ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2013- 2014 .

4-Janicot , Bernard, Prêtre en Algérie 40 ans dans la maison de l'autre, ED KARTHALA, PARIS, 2010 .

5-جيلالي مستاري ، الخطاب الديني و مسألة المواطنة في الجزائر : قراءة في مضمون خطب منبرية في مساجد وهران ، كتاب جماعي تحت عنوان الجزائر اليوم : مقاربات حول ممارسة المواطنة ، تحت اشراف : حسن رمعون ، مركز البحث في الانثروبولوجيا لاجتماعية و الثقافية ،ص ص 155 - 175 .

6- بن ساعو ، محمد ، الجزائر ضمن الاستراتيجية الكولونيالية قراءة في كتاب" الجزائر ومعركتها مع الثالوث المدمر: التنصير و الاستشراف والاستعمار"للدكتور مختار بن قويدر ، **مؤسسة** مؤمنون بلا حدود ، نشر المقال بتاريخ .03.17. 2017،تصفح بتاريخ2017 .29.03 على الرابط التالي :

http://www.mominoun.com/articles487-الكولونيالية-الاستراتيجية-ضمن-الجزائر/

7- أمر رقم 06-03 المؤرخ في 29 محرم 1427 الموافق لـ 28 فبراير 2006، المحدد لشروط و قواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين ، العدد 2

10GUMRICHE, Salah, LE CHRISTE S'EST ARRETE A TIZI-OUZOU, Éditions, Denoël, 2011.

*ورد هذا التصريح على قناة النهار بتاريخ 10.04. 2018

بعض المفاهيم الواردة في المقالة :

-**البروتستنتينة** : هي حركة وليدة الاصلاح الديني ،أبصرت النور في القرن السادس عشر ميلادي على (يد مارتن لوثر) في ألمانيا بعد احتجاجاته على تصرفات بعض رجال الدين الكاثوليك ثم أخذت هذه الحركة في التوسع في أرجاء أوروبا تختلف البروتستنتينة عن الكاثوليكية في سلطة الكنسية ، الايمان ، الشعائر الدينية ، ممارسة الطقوس و تختلف على الأخص مع الكاثوليك في رئاسة البابا و شفاعة القديسين و تكريم الأيقونات.بجانب مصطلح البروتستنتينة نجد مصطلح الانجيلية الذي استخدم للدلالة على البروتستانت و مع توالي الأيام استخدم مصطلح الانجيلية للدلالة على الملتزمين من البروتستانت . شملت دراستنا الفروع التالية داخل الكنيسة البروتستنتينية :

- **الانجيلية**: **évangélique** الاطار العام الذي يحكم كل طوائف المسيحية هو الكتاب المقدس و عليه كل مسيحي هو انجيلي مبدئيا ، لكن مفهوم الانجيلية أخذ تدريجيا معنى أخر مع حركة الاصلاح البروتستنتي القرن السادس عشر ، يتحدد عموما مفهوم الانجيلية بايمان أتباعها بالعقائد التالية :

1) الالتزام بالكتاب المقدس "BIBLICISM" يرى أتباع البروتستنتية الانجيلية أن الكتاب المقدس هو الدستور الوحيد المعصوم للإيمان و الأعمال ، و ان لكل مؤمن الحق في تفسيره .

2) التحول الديني :ان الهوية الدينية بالنسبة لأتباعها غير موروثة و غير مرتبطة بالمكان و لكنها تتبع من الخيـــارات الفرديـــة ، ترافقت هذه الرؤية مع تطور المجتمعات الحديثة المبنية على أساس الفردانية " individualisation " و هذا ما يفســـر الانتشـــار السريع للحركة في هذه المجتمعات تحديد .

3) عقيدة نشر المسيحية ، و هو ما يسمى في التقاليدها بالالتزام التبشيري «L'activisme évangélique » بحيث يعتقد الانجيليـــون أن كل متحول ديني هو عون مبشر و داعية للأشخاص آخرين لاعتناق المسيحية.

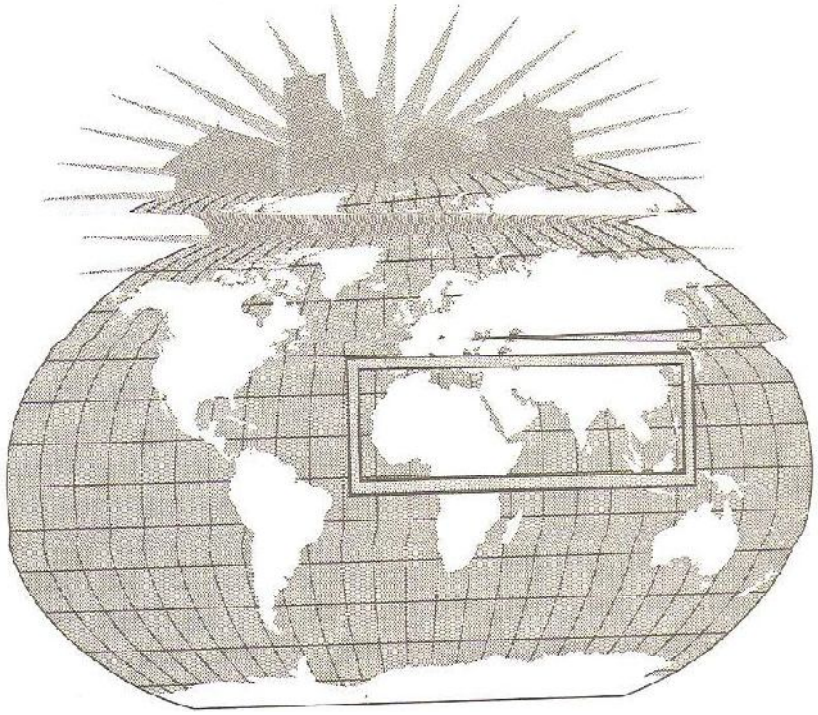

[Source : GUMRICHE, Salah, LE CHRISTE S'EST ARRETE A TIZI-OUZOU, Éditions, Denoël, 2011.]